

جائزة نوبل للسلام لعام

2005



منحت للوكالة الدولية للطاقة
الذرية ومحمد البرادعي لجهودهما
في تجنب الطاقة الذرية أن تكون
للأغراض العسكرية وتأكيد الهدف
السلامي للطاقة، واستخدامها
في أحسن السبل المأمونة.

عالم في عهدتنا

محاضرة نوبل التي ألقاها محمد البرادعي الحائز على جائزة نوبل للسلام لعام 2005 في أوسلو،
10 كانون الأول/ديسمبر عام 2005.

أصحاب الجلالة، صاحب السمو، أعضاء لجنة نوبل النرويجية الموقرين،
أصحاب السعادة، السيدات والسادة.
إن الوكالة الدولية للطاقة الذرية وأنا لنشعر بالتواضع، والفخر، والسعادة،
وفوق كل شيء بالمزيد من العزم إثر حصولنا على هذا التكريم السامي.
تعمل زوجة أخي في منظمة تقدم العون للملاجئ في القاهرة، حيث تقوم
هي وزميلاتها برعاية اليتامى الذين وجدوا أنفسهم في هذا الوضع لأسباب
خارجة عن إرادتهم، وهن يقمن بإطعام هؤلاء الأطفال وكسوهم وتعليمهم
القراءة والكتابة.

وبالتوازي فإن زملائي وأنا نقوم في الوكالة الدولية للطاقة الذرية بالعمل
على حماية المواد النووية من الوصول إلى أيدي الجماعات المتطرفة والتفتيش
على المنشآت النووية في مختلف أنحاء العالم للتأكد من أن الأنشطة النووية
السلمية لا تستخدم كستار لبرامج تسليح نووي.

إن زوجة أخي وأنا نعملان لتحقيق نفس الهدف، ألا وهو أمن الأسرة
الإنسانية، وإن كنا نعملان للوصول إلى ذلك بأساليب مختلفة.
وفي هذا المقام أود أن أ طرح سؤالاً أساسياً وهو لماذا لم نتمكن حتى الآن
من تحقيق هذا الأمن للأسرة الإنسانية؟

في اعتقادي أن السبب الرئيسي في هذا يرجع إلى أن استراتيجيتنا
الخاصة بأمن الأسرة الإنسانية لم تتواءم مع المخاطر التي نواجهها، ففي
الوقت الذي قامت فيه العولمة بإزالة العوائق أمام حرية انتقال الأفكار والأفراد
والسلع فإنها في نفس الوقت أزلت الموانع التي كانت فيما سبق تحصر
الأخطار الأمنية في إطار محلي أو إقليمي.

وفي دراسة حديثة قام بها فريق رفيع المستوى من الأمم المتحدة تم تحديد
الأخطار التي نواجهها فيما يلي:

- 1 الفقر والأمراض المعدية والتدهور البيئي؛
- 2 النزاعات المسلحة، سواء الحروب الأهلية أو الحروب بين
الدول وبعضها؛
- 3 الجريمة المنظمة؛
- 4 الإرهاب؛ و
- 5 أسلحة الدمار الشامل.

كل هذه "أخطار بلا حدود"، أصبحت مفاهيم الأمن التقليدية عديمة الجدوى
في مواجهتها. ويجب أن يكون واضحاً أنه لن يمكننا حماية أنفسنا من هذه
الأخطار عن طريق بناء المزيد من الحواجز، أو تطوير أسلحة أكثر تدميراً أو
إرسال المزيد من القوات. بل على العكس فإن طبيعة هذه الأخطار تتطلب أولاً
وقبل كل شيء تعاوناً دولياً واسعاً لمواجهتها.

ولعله من الأهمية بمكان كذلك أن ندرك أن هذه الأخطار ليست منفصلة
أو مستقلة بل إننا إذا أنعمنا النظر جيداً سنجد أنها جميعاً مترابطة ومتصلة
بشكل وثيق.



تخيل عالماً يعيش فيه كل إنسان
بحرية وكرامة ...

حيث يمكن أن تصفى خلافاتنا عبر
الحوار والدبلوماسية وليس من خلال
القنابل والطلقات ...

وحيث تبقى الأسلحة النووية معزولة
مع الرفاة المقدسة في متاحفنا.

تصور هذا التراث الذي يمكن أن نتركه
لأولادنا

لا يعلمون أن 3,8 مليون شخص قد قُتلوا نتيجة الحرب الأهلية التي اندلعت في جمهورية الكونغو الديمقراطية منذ عام 1998. ألا نستخلص من هذا التباين أن أولوياتنا مختلفة وأن منهجنا في التعامل مع قيمة الحياة الإنسانية مختلف هو الآخر؟

على ضوء هذه الخلفية التي أشرت إليها للتوقد نتمكن بشكل أفضل من فهم التغيرات التي حدثت في مجال منع الانتشار ونزع السلاح النووي. ويمكننا القول إن هناك ثلاثة ملامح رئيسية لهذه التغيرات أولها: ظهور شبكة سوق سوداء واسعة النطاق للاتجار في المواد والمعدات النووية؛ وثانيها: انتشار الأسلحة النووية وكذلك التكنولوجيا النووية الحساسة في عدد أكبر من الدول؛ وثالثها: الركود الذي أحاط بجهود المجتمع الدولي للتوصل إلى نزع السلاح النووي.

فإذا ما أخذنا ما تقدم في الاعتبار، وعلى ضوء العولة التي تقرب بعضنا البعض يوماً بعد يوم، وجب أن نفهم أنه إذا تجاهلنا الإحساس بعدم الأمن من جانب البعض منا فإن هذا الإحساس ذاته سيشملنا جميعاً أجلاً أو عاجلاً.

وبنفس المنطق، فإنه إذا ما قرر البعض منا أن يستمر في الاعتماد على السلاح النووي في أمنه فإن احتمال أن يصبح الحصول على هذا السلاح هدفاً للكثيرين سيستمر وسيزيد. وعلى ضوء ما تقدم فإنه ليس لدي شك في أننا إذا ما أردنا أن نتجنب هلاك البشرية فلا بد أن نتأكد من أن السلاح النووي لا مكان له في ضمير الإنسانية ولا دور له في أمنها. ولهذا يتعين علينا أن نعمل بشكل قاطع من أجل ألا تتمكن المزيد من الدول من الحصول على هذا السلاح، كما يتعين علينا في نفس الوقت أن نعمل على أن تقوم الدول التي تمتلك السلاح النووي باتخاذ خطوات محددة للتخلص من أسلحتها النووية، وأن نبدأ في بناء نظام أمني جماعي بديل لا يعتمد على السلاح النووي.

ويصح التساؤل هنا عما إذا كانت هذه الأهداف واقعية وقابلة للتحقيق؟ في اعتقادي أنها كذلك، ولكن إذا ما أردنا تحقيقها فإن ذلك سيستلزم منا اتخاذ خطوات ثلاث عاجلة:

الخطوة الأولى، هي الحيلولة بكل شكل دون وقوع أي مواد نووية أو مواد مشعة في أيدي الجماعات المتطرفة. وفي أعقاب الحوادث الإرهابية عام 2001 بدأت الوكالة الدولية للطاقة الذرية بالتعاون مع المجتمع الدولي حملة عالمية لدعم أمن هذه المواد وحماية المنشآت النووية، وتدريب مسؤولي الأمن ومراقبة معايير الحدود. ولقد تمكناً في خلال الأربع سنوات الماضية من أن ننجز حوالي 50% من هذا العمل، ولكن سرعة التنفيذ مازالت أبطأ من المطلوب فنحن في سباق مع الزمن.

والخطوة الثانية: هي إحكام السيطرة على عمليات إنتاج المواد النووية التي يمكن أن تستخدم في صنع السلاح النووي. وطبقاً للنظام المعمول به حالياً، فإنه من حق أي دولة أن تقوم بهذه العمليات من أجل الاستخدامات المدنية، ولكن المشكلة تكمن في أنها بذلك تتمكن في نفس الوقت من التغلب على أكبر العقبات لصنع سلاح نووي ألا وهي الحصول على اليورانيوم عالي التخصيب أو البلوتونيوم.

ومن أجل التغلب على هذا فإنني أمل في تدويل هذه العمليات بحيث لا تكون تحت السيطرة المباشرة المنفردة لأية دولة. وخطتي في هذا الشأن، المكونة من عدة مراحل، هي أن نبدأ بإنشاء احتياطي للوقود النووي في شكل بنك للوقود النووي تتولى إدارته الوكالة الدولية للطاقة

نحن هنا في هذه القاعة المهيبة حوالي 1000 شخص، وإذا تصورنا اللحظة أننا نمثل سكان العالم، فإن المائتي فرد الذين يجلسون على يساري سيكونون هم الممثلين للأغنياء العالم الذين يستهلكون 80% من موارد العالم، وسيمثل الأربعمائة فرد الجالسون على يميني هؤلاء الذين يعيشون على دخل يقل عن دولارين في اليوم.

إن هذه المجموعة الفقيرة ليست أقل ذكاءً أو أقل قيمة من زملائهم الأغنياء، كل ما هناك أن هذا كان قدرهم حين ولدوا.

وإذا عدنا مرة أخرى إلى العالم الذي نعيشه، فإننا سنجد أن هذا الخلل في ظروف الحياة يؤدي بالضرورة إلى عدم التكافؤ في الفرص وفي الكثير من الأحيان إلى فقدان الأمل. ولعل ما هو أسوأ وأكثر تعقيداً أنه كثيراً ما تؤدي محنة الفقراء إلى انتهاكات واسعة لحقوق الإنسان وغياب الحكم الرشيد وإحساس بالظلم والمهانة بل وكثيراً ما تكون مصحوبة بكل ذلك. ويجب علينا أن نفهم أن اجتماع كل هذه الظروف معاً يؤدي إلى إيجاد تربة خصبة لنمو النزاعات المسلحة والجريمة المنظمة والتطرف بكافة أشكاله وأنواعه.

زد على ذلك أنه في المناطق التي استمرت فيها النزاعات تتأجج لعقود طويلة بدون حل، فإننا دائماً ما نشهد محاولات مستمرة من جانب دول تلك المناطق للبحث عن أساليب تمكنها من التغلب على الإحساس بعدم الأمن أو من استعراض نفوذها وقوتها. وفي بعض الحالات، فإن الإغراء قد يساور بعض تلك الدول للحصول على أسلحة نووية وغيرها من أسلحة دمار شامل مقتدية في ذلك بالدول التي سبقتها في هذا المضمار.

في أعقاب الحرب الباردة التي انتهت منذ أكثر من 15 عاماً وازد الكثير منا الأمل في أن يبرز نظام دولي جديد -مبني على تضامن الأسرة الإنسانية، نظام دولي متكافئ وشامل وفعال.

وللأسف فنحن مازلنا اليوم أبعد ما نكون عن هذا الهدف. قد نكون قد نجحنا في إزالة الجدران الفاصلة بين الشرق والغرب إلا أننا لم ننجح حتى الآن في بناء الجسور بين الشمال والجنوب، بين الأغنياء والفقراء.

ودعونا ننظر إلى سجلنا بالنسبة لمساعدات التنمية. ففي الوقت الذي أنفقنا فيه في العام الماضي أكثر من ألف مليار دولار على السلاح، سنجد أننا قد خصصنا أقل من 10% فقط من هذا المبلغ -أي مجرد 80 مليار دولار- لمساعدات التنمية الرسمية للعالم الثالث -هذا العالم الذي مازال يعاني فيه 850 مليون شخص من الجوع. وفي هذا الخصوص مازلت أتذكر ما قاله لي مؤخراً صديقي جيمس موريس مدير برنامج الغذاء العالمي المسئول عن تقديم المساعدات الغذائية لهؤلاء الذين يعانون من الجوع: "إنني لو أعطيت مجرد 1 بالمائة من المبالغ التي تنفق على السلاح فلن يذهب أحد في عالمنا هذا إلى الفراش وهو جائع".

وإذا هذا فلا يجب أن نندهش إذا ما رأينا الدور المتزايد للفرق في إشعال النزاعات. ولعل دليلاً بيناً على ذلك هو أنه من بين الثلاثة عشر مليون قتيل الذين راحوا ضحية النزاعات المسلحة خلال السنوات العشر الماضية، فإننا نجد أن تسعة ملايين منهم قد قتلوا في أفريقيا السوداء وحدها حيث يعيش أفقر فقراء العالم.

ودعونا ننظر كذلك إلى منهجنا في التعامل مع قيمة الحياة الإنسانية وقدسيتها. لقد حزننا حزناً عميقاً، وبحق، في أعقاب الهجمات الإرهابية في الولايات المتحدة في سبتمبر 2001 وأعرينا عن سخطنا الشديد على هذه الجريمة الشنعاء. ومع ذلك، وفي نفس الوقت فهناك الكثيرون الذين

الذي يمكننا من أن ننظر إلى السلاح النووي نظرتنا إلى الرق أو الإبادة الجماعية، أي باعتباره من المحرمات ومن الأخطاء التاريخية.

سواء اعتقد الفرد في نظرية التطور أو التصميم الذكي أو كان مؤمناً بالخالق الإلهي، فهناك أمر واحد مؤكد وهو أن البشر في حالة حرب دائمة فيما بينهم منذ بدء التاريخ، تحت دعاوى مختلفة منها الدين أو الأيديولوجيا أو الاختلاف العرقي. بالإضافة إلى ذلك، فإنه لا توجد حضارة إنسانية تخلت يوماً طواعية عن أقوى أسلحتها. وللأسف، فإنه رغم توافقنا اليوم على أننا نستطيع أن نشارك بعضنا البعض في استخدام التكنولوجيا الحديثة، فإننا مازلنا نرفض أن نعترف بأن قيمنا الإنسانية -في جوهرها- هي قيم مشتركة.

إنني مصري مسلم، تعلمت في القاهرة ونيويورك، وأعيش حالياً في فيينا. وقد أمضيت أنا وزوجتي نصف حياتنا في الشمال ونصفها في الجنوب -وفي خلال كل مراحل حياتنا لمسنا بشكل مباشر الطبيعة الفريدة للأسرة الإنسانية والقيم المشتركة التي تربطنا جميعاً.

لقد عبّر شكسبير عن هذه الطبيعة الإنسانية الفريدة بأبلغ تعبير، عندما تسأل في مسرحية "تاجر البندقية": "إذا وخزتمونا، ألا ندمي؟ وإذا دغدغتمونا، ألا نضحك؟ وإذا سممتمونا، ألا نموت؟ وإذا أسأتم إلينا، ألا ننتقم؟"

وعلياً أن نتذكر دائماً أنه لا يوجد دين مبني على عدم التسامح ولا توجد عقيدة لا تقدر قدسية الحياة الإنسانية.

فاليهودية تطالبنا بأن نقدر جمال وقدسية الحياة الإنسانية.

والمسيحية تقول إنه يجب علينا معاملة جيراننا كما نحب أن نُعامل.

والإسلام يؤكد أن من قتل نفساً بغير حق فإنه قد قتل الناس جميعاً.

و الهندوكية تنظر إلى الكون كعائلة واحدة.

والبوذية تطالبنا بأن نتفهم وحدة كافة المخلوقات.

وقد يقول البعض إن محاولة بناء مجتمع مبني أساساً على التسامح وقدسية الحياة الإنسانية، مجتمع تقل فيه أهمية الحدود والجنسية والأيديولوجيا وغيرها من الفوارق، هي محاولة مثالية تقترب من "اليوتوبيا". إلا أنني أقول لهؤلاء إن هذه ليست مثالية بل هي واقعية. فقد علمنا التاريخ أنه نادراً ما تحل الحروب مشاكلنا، وأن استخدام القوة لا يضمّد الجروح بل على العكس يفتح المزيد منها.

لقد تحدثت عن جهودنا الرامية للحيلولة دون إساءة استخدام الطاقة النووية، واسمحوا لي أن أتحديث الآن عن كيف يتم استخدام نفس هذه الطاقة لخير الإنسانية.

إننا نعمل كل يوم في الوكالة الدولية للطاقة الذرية في جميع أرجاء العالم من أجل وضع التقنيات النووية والإشعاعية في خدمة الإنسانية.

الذرية، بحيث تضمن كل دولة حصولها على الوقود اللازم للاستخدامات السلمية للطاقة النووية. وفي رأيي أن توفير هذا الضمان لكافة الدول سيؤدي إلى انعدام الحافز أو المبرر لأن تطور كل دولة بمفردها دورة وقود نووي مستقلة. واعتقادي أن هذا سيسهل من إمكانية أن نتفق حينئذ على وقف طوعي لبناء أية مرافق نووية وطنية جديدة لتخصيب اليورانيوم أو لاستخلاص البلوتونيوم، وأن نتفق كذلك على تدابير دولية من أجل تخصيب اليورانيوم وإنتاج الوقود ومعالجة الوقود المستنفد والتخلص من النفايات.

وفي نفس الوقت علينا أن نزيد من فعالية نظام التفتيش. إن نظام التفتيش الخاص بالوكالة الدولية للطاقة الذرية هو جوهر نظام منع الانتشار النووي. ولكي نضمن فعالية هذا النظام يجب علينا أن نتأكد دائماً أنه مزود بالصلاحيات اللازمة والمعلومات المطلوبة والتكنولوجيا المتقدمة وكذلك الموارد المالية والبشرية. بالإضافة إلى ما تقدم يجب أن يلقي نظام التفتيش الدعم الدائم من قبل مجلس الأمن في حالات عدم احترام الدول لالتزاماتها الخاصة بعدم انتشار السلاح النووي

كيف نخلق بيئة يُعد السلاح

النووي فيها -كامتلاك الرقيق أو

كالإبادة الجماعية -شيئاً محظوراً

أو شيئاً تاريخياً شاذاً؟

الخطوة الثالثة: هي التسريع من الجهود المبذولة لنزع السلاح النووي. فالיום هناك ثمانى أو تسع دول تمتلك السلاح النووي. واليوم أيضاً ما زال لدينا 27 ألف رأس نووي. في رأيي أنه ليس مقبولاً أن يكون لدينا حتى رأس نووي واحد.

وقد تكون البداية المنطقية هي أن تقوم الدول التي تمتلك السلاح النووي بالتقليل من الدور الاستراتيجي لهذه الأسلحة، فليس مفهوماً أو مقبولاً، بعد مرور أكثر من خمسة عشر عاماً على انتهاء الحرب الباردة، أن تستمر الدول النووية الكبرى في حالة تاهب قصوى فيما يتعلق باستخدام سلاحها النووي، بحيث أنه ما زال لدى رؤساء تلك الدول، في حال علمهم بوجود احتمال هجوم نووي عليها، فترة زمنية لا تتعدى ثلاثين دقيقة ليقرروا فيها ما إذا كانوا سيقومون بهجوم مضاد، وهو السيناريو الذي قد يؤدي إلى تدمير أمم بأكملها في دقائق معدودات.

إن هذه الخطوات الثلاث التي أشرت إليها: حماية المواد النووية ودعم نظام التفتيش؛ والسيطرة على دورة الوقود النووي؛ والتسريع من الجهود المبذولة لنزع السلاح النووي هي في اعتقادي خطوات محددة قابلة للتنفيذ.

إلا أنه في واقع الأمر، فإن اتخاذ هذه الخطوات الثلاث ليس كافياً في حد ذاته. فالصعوبة الحقيقية ما زالت تكمن في كيفية خلق المناخ اللازم

فعلى سبيل المثال، يقوم المزارعون في فييتنام بزراعة أرز عالي القيمة الغذائية تم تطويره بمساعدة الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وفي أمريكا اللاتينية تُستخدم التكنولوجيا النووية لرصد مستجمعات المياه الجوفية حتى يمكن ضمان إدارة موارد المياه بشكل مستدام. وفي غانا، يقوم جهاز أشعة متطور بالمساعدة على معالجة الآلاف من مرض السرطان. وفي منطقة جنوب المحيط الهادئ يقوم علماء من اليابان بدراسة ظاهرة التغير المناخي باستخدام تقنيات نووية متقدمة. وفي الهند توجد حالياً ثمانى محطات نووية لتوليد الكهرباء تحت الإنشاء من أجل توفير طاقة كهربائية نظيفة لبلد سريع النمو - وهو أمر يعكس التوقع المتزايد لاستخدام عالمي أوسع نطاقاً للطاقة النووية لتوليد الكهرباء.

تمثل هذه المشاريع وآلاف غيرها الهدف من إنشاء الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ألا وهو: الذرة من أجل السلام.

ولكن من المهم أن نؤكد على أن التوسع المتزايد في استخدام الطاقة النووية يحتم علينا أن نستمر في الحفاظ على الأمان والأمن النوويين على أعلى مستوى، وقد عملت الوكالة منذ حادث تشيرنوبيل في منتصف الثمانينات على رفع مستوى الأمان النووي. وكذلك فقد عملنا بدأً منذ أحداث سبتمبر 2001 على رفع مستوى الأمن النووي في مختلف أنحاء العالم. وعلى كلتا الجبهتين فقد عقدنا العديد من الاتفاقيات الدولية ووضعتنا الكثير من المعايير التقنية. ولعل من أهم أعمالنا الملموسة في هذين المجالين مئات البعثات التي نقوم بإرسالها إلى كل أرجاء المعمورة حيث يقوم خبراءنا الدوليون بالتأكد من أن الأنشطة النووية آمنة وموثقة.

إنني أشعر بغاية الفخر بزملائي العاملين في الوكالة الدولية للطاقة الذرية من رجال ونساء البالغ عددهم 2300 شخص والذين يعملون بكل جد واجتهاد، وهم الزملاء الذين يشاركونني شرف الحصول على هذه الجائزة والموجود البعض منهم معي هنا. إننا ننتمي إلى أكثر من 90 دولة، ونثري العمل بمفاهيم ورؤى مختلفة. إن تنوعنا هذا هو مصدر قوتنا.

إن سلطاتنا محدودة، وميزانيتنا متواضعة، وليس لدينا جيوش. إلا أننا، متسلحين بقوة قناعتنا، سنستمر في قول الحقيقة أيا كانت العواقب، وسنستمر في تنفيذ صلاحياتنا بنفس الاستقلالية والموضوعية.

إن حصولنا على جائزة نوبل للسلام يتضمن رسالة قوية لنا وهي أن نستمر في عملنا من أجل تحقيق هدفنا الأمن والتنمية. إن السلام ليس إنجازاً واحداً بل هو مناخ وعمل مستمر والتزام دائم. قد تبدو الصورة التي قدمتها اليوم قاتمة بعض الشيء، إلا أنني أود في الختام أن أقول لكم لماذا يحدوني الأمل.

يحدوني أمل لأن الجوانب الإيجابية للعولة مكّنت الدول والشعوب من التفاعل والترابط في مختلف المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وبما يجعل الحرب خياراً غير مقبول لحل الخلافات.

إن الترابط الاقتصادي والاجتماعي والسياسي فيما بين الدول الخمس والعشرين أعضاء الاتحاد الأوروبي واعتمادهم المتزايد على بعضهم البعض أدى إلى جعل استخدام القوة لحل الخلافات فيما

بينهم أمراً غير متصور. كذلك فإننا نرى أن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ذات الخمس والخمسين عضواً من أوروبا وآسيا الوسطى وأمريكا الشمالية تسير في نفس هذا الاتجاه. وقد يصح لي أن أتساءل عما إذا كان ممكناً توسيع هذه النماذج لتشمل العالم كله من خلال نفس التفاعل الخلاق والتعاون الدولي الفعال بين جميع الدول، وبحيث يكون القوي عادلاً ويكون الضعيف آمناً؟

يحدوني أمل كذلك لأن منظمات المجتمع المدني أصبحت أكثر دراية وأكثر تفاعلاً. فهي تقوم بالضغط على حكوماتها من أجل التغيير وخلق مجتمعات ديمقراطية قائمة على أساس من التعددية والتسامح والمساواة. وهي تقوم بتقديم المساعدات كذلك وإيجاد حلول مبتكرة كما إنها تعمل من أجل توسيع الحس الاجتماعي وروح المواطنة وتحويلهما من النطاق المحلي والإقليمي إلى النطاق العالمي.

في رأيي أن الفرصة متاحة أمامنا الآن وأكثر من أي وقت مضى لكي نقدم جواباً إيجابياً على أحد أقدم تساؤلات البشرية: هل أنا مسئول عن أخي؟

إن المطلوب في المحصلة النهائية هو إطار جديد لتفكيرنا وتغيير شامل في مشاعرنا بحيث نكون قادرين على أن ننظر إلى الإنسان الذي يعيش في الجانب الآخر من العالم على أنه جار لنا. يحدوني أمل كذلك لما أراه في أبنائي وبعض من جيلهم.

لقد سافرت إلى الخارج لأول مرة وعمري يناهز التسعة عشر عاماً. ولكن أبنائي كانوا أكثر حظاً مني، فقد اختلطوا بالثقافة الأجنبية منذ نعومة أظافرهم ونشأوا في مناخ متعدد الثقافات. وأستطيع أن أقول يقيناً إنهم لا يرون اختلاف الجنسية أو العرق أو اللون عند تعاملهم مع الآخرين، فهم على سبيل المثال لا يرون أي فرق بين أصدقائهم نوريكو أو مافويو، أو جستن، أو حسام أو ساولو، فبالنسبة لهم هم مجرد بشر مثلهم وأصدقاء مقربون.

وتستطيع العولة أن تساعدنا - مثلاً ساعدت أبنائي وبعض أقرانهم من خلال السفر ووسائل الإعلام والاتصال - على أن ننظر إلى بعضنا البعض على أننا قبل كل شيء مجرد بشر. أصحاب الجلالة، صاحب السمو، السيدات والسادة،

في النهاية دعونا نتخيل عالماً مختلفاً. فلنتخيل ماذا يمكن أن يحدث لو أنفقت دول العالم على التنمية مثل ما تنفقه على السلاح. ولنتخيل عالماً يعيش فيه كل إنسان في حرية وكرامة. ولنتخيل عالماً نذرف فيه نفس الدموع عندما يموت طفل في دارفور أو فانكوفر. ولنتخيل عالماً نحل فيه خلافاتنا من خلال الدبلوماسية والحوار وليس من خلال القنابل والطلقات. ولنتخيل أن ما تبقى من الأسلحة النووية هي مجرد ما نعرضه في متاحفنا. ولنتخيل العالم الذي يمكن أن نتركه لأبنائنا وأحفادنا.

لنتخيل أن مثل هذا العالم هو في عهدتنا.